

عزيزي الرئيس مواناواسا،

تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم بصفتكم رئيس الجماعة التنموية لدول الجنوب الأفريقي. وأناشدكم عقد قمة طارئة لرؤساء دول وحكومات الجماعة التنموية لمناقشة الأوضاع المتدهورة لحقوق الإنسان في زيمبابوي.

فمنذ مارس/آذار 2007، دأبت منظمة العفو الدولية على المراقبة الحثيثة لجهود دول الجماعة التنموية الرامية إلى توفير الظروف الملائمة في زيمبابوي لعقد انتخابات حرة ونزيهة. ورحبنا بعقد القمة الطارئة في 12 أبريل/نيسان 2008 في لوساكا بقصد إنهاء الأزمة السياسية التي أعقبت انتخابات 29 مارس/آذار. بيد أن العنف الحالي الذي ترعاه الدولة، ومضايقة من ترى أنهم موالون سياسياً لحركة التغيير الديمقراطي وترهيبهم، تقوّض جهود الجماعة التنموية الرامية إلى وضع حد للأزمة. فثمة أشخاص يقتلون ويعذبون ويخضعون لأشكال شتى من سوء المعاملة، بينما يتمتع الجناة بالإفلات الكامل من العقاب.

لقد أعريت منظمة العفو الدولية عن صدمتها أمس حيال اكتشاف جثث 12 شخصاً مدفونة في أنحاء شتى من البلاد إثر اختطافهم. وفي بعض الحالات، تعرض الضحايا للضرب حتى الموت. ويبدو أن ممارسة هذا النمط من انتهاكات حقوق الإنسان تزداد اتساعاً مع اقتراب موعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، المقررة في 27 يونيو/حزيران. وقد شاهد مراقبو الانتخابات الأفارقة الموجودون حالياً في زيمبابوي بعض هذا العنف.

وعلى ما يبدو، فإن الجنود الذين تم نشرهم في بداية الأمر في المناطق الريفية، ومن ثم في مراكز المدن لتنسيق حملة إعادة انتخاب الرئيس موغابي، كانوا وراء إشعال فتيل القسط الأكبر من حوادث العنف. ويعمل الجنود عن كثب مع "قدامى المحاربين" ومع أنصار حزب زانو – الجبهة الشعبية على ترويع ومضايقة الأشخاص المتهمين بالتصويت للجهة "الخطأ" في الجولة الأولى من الانتخابات. وتحدثت مصادر موثوقة في زيمبابوي كذلك عن قيام أنصار "حركة التغيير الديمقراطي" بمجمات مضادة.

إن "قوات دفاع زيمبابوي" و"شرطة جمهورية زيمبابوي" لم تقم بواجبها الدستوري في حماية حقوق الجميع، بما في ذلك الحق في الحياة والحرية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وقد اختارت التصرف بطريقة منحازة، ما سمح للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الإساءات أن يتفشى.

ولذا فإن منظمة العفو الدولية تدعو الجماعة التنموية لدول الجنوب الأفريقي إلى ما يلي:

- عقد قمة طارئة لرؤساء دول وحكومات الجماعة التنموية لمناقشة حالة حقوق الإنسان المتدهورة في زيمبابوي؛
- دعم عملية نشر مراقبين لحقوق الإنسان تابعين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان ومساندة التنفيذ الكامل لما يقدمونه من توصيات؛
- حث حكومة زيمبابوي على اتخاذ خطوات فورية لكفالة الحق في الحياة، والحرية من التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، وحرية التعبير والتجمع للجميع. وينبغي على الحكومة أن تستنكر علانية جميع أعمال العنف التي يقوم بها أنصار زانو – الجبهة الشعبية و"قدامى المحاربين" والجنود، وكذلك أية أحزاب أخرى، وأن تعمل مع "جبهة التغيير

الديمقراطي" والمجتمع المدني من أجل وضع حد للعنف السياسي فوراً. كما ينبغي أن تسحب على الفور الجنود الذين نشرتهم في المناطق الريفية والحضرية، ممن يشعلون، على ما يبدو، فتيل الهجمات ضد من يُرى أنهم قد صوتوا سابقاً لجهة التغيير الديمقراطي؛

- استخدام آلية التعاون السياسي والدفاعي والأمني في الجماعة التنموية على الفور لإنشاء هيئة مستقلة وغير متحيزة كي تتحقق في جميع أعمال العنف السياسي. وينبغي نشر ما يتوصل إليه التحقيق من معطيات وما يترتب عليها من توصيات على الملأ.

مع أطيب تحياتنا وتمنياتنا لكم،

آيرين خان

الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية